

Distr.: General  
4 December 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٦٨ من جدول الأعمال  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم المعلومات المرفقة بشأن تطور النظام البرلماني في أوزبكستان  
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،  
في إطار البند ٦٨ "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

(توقيع) مظفر مدراخيموف



الرجاء إعادة استعمال الورق

111214 101214 14-66388 (A)



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

### تطور النظام البرلماني في أوزبكستان

تُجرى انتخابات نواب الشعب في المجلس التشريعي (مجلس النواب في البرلمان المعروف باسم المجلس الأعلى) ومجالس الولايات والمقاطعات والبلديات في جمهورية أوزبكستان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ومنذ نيل أوزبكستان استقلالها، دأبت على إرساء الديمقراطية في جميع نواحي الحياة الاجتماعية بشكل تدريجي وحازم، وعلى إذكاء وعي المواطنين بالشؤون السياسية والوطنية إحياء لقيم الديمقراطية. وما زال حكم القانون الديمقراطي وانفتاح المجتمع المدني يتطوران ويتبلوران.

وفي السنوات التي مضت منذ نيل الاستقلال، أُتخذت إجراءات منهجية متسقة لإصلاح المجتمع المدني وزيادة انفتاحه، فأنشئ برلمان يتألف من مجلسين ويؤدي أعماله بفعالية؛ واستمر النشاط التشريعي الحثيث؛ وتواصل العمل في تحرير النظام القضائي؛ وما زالت المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تستهدف الربح وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني تتلقى الدعم لتعزيز دورها في إرساء الديمقراطية في الحياة المدنية الوطنية وتطوير هياكل الدولة.

وكان الاتساق واتباع نهج تدريجي من العوامل البارزة التي ساهمت في نشأة النظام البرلماني وتطوره في أوزبكستان. ويجسد هذا النظام البرلماني عقلية شعبنا وسمات ثقافته، ويركز على التنوير والتعليم وإقامة العدل واحترام القانون، وتحظى فيه القيم الأخلاقية والروحية بمكانة مرموقة.

وقد مرّ تاريخ تطور النظام البرلماني في أوزبكستان بعدة مراحل.

**المرحلة الأولى (١٩٩١-٢٠٠٤):** إنشاء برلمان يتألف من مجلس واحد. وشهدت هذه الفترة إرساء الأساس التشريعي اللازم للانتقال إلى النظام البرلماني الحالي، ووضع الدستور، وسنّ القانون الدستوري للمجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان والقوانين الانتخابية للهيئات النيابية. وشهدت أيضا إرساء الأساس للانتقال إلى برلمان ذي مجلسين،

وإجراء استفتاء وطني، وتعديل الدستور وإضافة مواد إليه، وسن ثلاثة قوانين دستورية وقوانين مُنظمة للمجلس الأعلى، وتعديل القوانين الانتخابية وتغييرها.

واتسمت المرحلة الأولى من تطور النظام البرلماني بما يلي:

أولاً، تشكيل نظام دستوري مستقر، وإنشاء جميع الهيئات الحكومية وشروعها في عملها وفقاً لإطار قانوني؛

ثانياً، في المجال الاقتصادي، المساواة بين جميع أشكال الملكية، بما فيها الملكية الخاصة، وكفالة حرية مزاولة الأنشطة التجارية. وقد هيأ التشريع الوطني الظروف والضمانات اللازمة لتكون العلاقات التجارية ذات توجه اجتماعي. ولم يكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة هدفاً تنشده الدولة وحدها، بل ينشده المجتمع المدني ككل؛

ثالثاً، في المجال السياسي، كفل الدستور قدراً مناسباً من الحرية والديمقراطية مع مراعاة تطبيق أشد التدابير صرامة قدر الإمكان لضمان ممارسة الدولة سيادتها بموجب القانون. وترسخت التعددية السياسية والفكرية وحرية التعبير والإعلام لأن جميع الحقوق الشخصية والسياسية والحريات المعترف بها عموماً من قبل المجتمع الدولي أصبحت مكفولة للمواطنين؛

رابعاً، في مجال بناء الدولة، أنشئت منظومة من الهيئات الحكومية روعي فيها التوازن في تحويل السلطات استناداً إلى مبدأ تقسيم السلطات الذي يُعدّ سمة أساسية من سمات حكم القانون.

**المرحلة الثانية (منذ عام ٢٠٠٥):** نشأة برلمان من مجلسين. اجتمعت خلال هذه المرحلة الشروط السياسية والقانونية وغيرها من الشروط اللازمة للانتقال إلى برلمان يتسم بالكفاءة، أي ظهور عدد كاف من السياسيين والمشرعين الأكفاء المستعدين للانخراط مهنيًا؛ وترسُخ التقاليد البرلمانية الوطنية؛ ووجود نظام يتسم بالتعددية الحزبية واتساح معالم النظام البرلماني الحديث؛ وظهور مرشحين يتمتعون بالقدر المناسب من الحنكة السياسية؛ وتبلور الإطار القانوني اللازم للانتقال إلى برلمان يتألف من مجلسين.

وقد اتسمت المرحلة الثانية من تطور النظام البرلماني بما يلي:

أولاً، تعزيز دور الجهاز التشريعي وتأثيره من منطلق المصالح الوطنية والإقليمية.

ثانيا، ازدياد مشاركة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات الحكومية، وازدياد أهمية المنظمات غير الحكومية ومكانتها في ممارسة الرقابة العامة على عمل الهيئات الحكومية.

ثالثا، إجراء إصلاحات شاملة بهدف تحرير النظام القانوني والقضائي وتعزيز طابعه الإنساني، ولا سيما من خلال إلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز استقلالية جهاز القضاء وفعاليتها، وسن قانون الحق في المثول أمام القضاء، والارتقاء بدور مهنة القانون.

رابعا، إطلاق حملة واسعة النطاق لإذكاء فهم عامة الجمهور لحقوق الإنسان.

وكان إنشاء برلمان من مجلسين في أوزبكستان أمرا لا غنى عنه لكفالة استقلالية حكم القانون على أساس مبدأ تقسيم السلطات المنصوص عليه في الدستور.

**المرحلة الثالثة (منذ عام ٢٠١١):** بدأت هذه المرحلة بتنفيذ إطار عمل اقترحه رئيس أوزبكستان، إسلام كريموف، خلال جلسة مشتركة عقدها المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ، بهدف توسيع نطاق الإصلاح الديمقراطي وتعزيز دور المجتمع المدني في البلد، بالإضافة إلى قانونين يعدلان ويكملان مواد معينة من الدستور. وقد أتاحت المبادرات الدستورية التي اتخذها الرئيس ما يلي:

أولا، استهلال مرحلة جديدة من عمليتي الإصلاح الدستوري والبرلماني لإنشاء آلية قانونية منهجية واضحة المعالم من أجل توزيع الصلاحيات بين الرئيس، أي رئيس الدولة، والسلطتين التشريعية والتنفيذية. وإعطاء زخم جديد لعملية تطوير هيكل الدولة، مما أتاح سن مبدأ دستوري يقضي بتقسيم السلطات وإنشاء نظام فعال للضوابط والموازن بين مختلف الأجهزة الحكومية.

ثانيا، إيجاد تسلسل منطقي، وتعزيز دور رئيس الدولة في كفالة تنسيق عمل الأجهزة الحكومية والتفاعل فيما بينها.

ثالثا، توسيع نطاق الدور الذي يضطلع به المجلسان التشريعيان للبرلمان داخل شبكة الأجهزة الحكومية وحقوقهما وصلاحياتهما في الاضطلاع بمهام استراتيجية على الصعيدين المحلي والخارجي، وتعزيز عمل الهيئة التشريعية العليا والهيئات النيابية الحكومية فيما يتعلق بالإشراف على مجلس الوزراء وعلى الهيئات التنفيذية عن طريق تحويل المجلس الأعلى سلطة سحب الثقة من رئيس الوزراء.

رابعاً، وضع مبادئ ديمقراطية حديثة تنظم إجراءات ترشيح رئيس الوزراء وتعيينه وتحديد واجباته المتمثلة في تقديم تقارير منتظمة إلى البرلمان بشأن القضايا الوطنية الراهنة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

خامساً، وضع إجراء دستوري يتم بمقتضاه ترشيح رئيس الوزراء من قبل الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية أو من قبل الأحزاب التي تشارك في المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد التي تفوز بها في الانتخابات. وقد أتاح ذلك تعزيز نظام التعددية الحزبية والارتقاء بدور الأحزاب السياسية في تشكيل الهيئات الحكومية في العاصمة وفي جميع أنحاء البلد، وذلك بفضل ما يتمتع به عامة الجمهور من نضج سياسي ووعي اجتماعي وقانوني ومشاركته القوية في العمليات الديمقراطية النشطة على الصعيدين المجتمعي والحكومي. وأحدثت هذه الآليات الدستورية والقانونية تغييراً جذرياً في دور الأحزاب السياسية وتأثيرها في تشكيل الهيئات النيابية والتنفيذية في الحكومة وفي الإشراف على أنشطة تلك الهيئات.

سادساً، توسيع نطاق المشاركة الشعبية من قبل عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تستهدف الربح ووسائل الإعلام وسائر مؤسسات المجتمع المدني في الحياة المدنية الوطنية والحياة العامة، وإتاحة الفرصة لتحسين إشراف المجتمع على عمل الهيئات الحكومية.

إن إنشاء البرلمان كان حدثاً سياسياً هاماً في بلد لم يكن أمامه مناص من إعادة صياغة إطاره القانوني بالنظر إلى ضعف الوعي السياسي والقانوني والبرلماني. وقد حققت أوزبكستان، منذ نيلها استقلالها، إنجازات هائلة في المجال التشريعي فيما يتعلق بإرساء الأساس القانوني اللازم لإقامة الدولة، وبناء اقتصاد السوق، وإفساح المجال الاجتماعي، وإنشاء نظام سياسي، وإيجاد مجتمع مدني منفتح. وقد أصبح البرلمان الآن مؤسسة أثبتت جدارتها، لا كمؤسسة سياسية فحسب، وإنما كمؤسسة قانونية أيضاً. وأضحى النظام البرلماني ضارباً بجذوره في الحياة السياسية في أوزبكستان.